

بشارة المؤمن

بتصحيح حديث

«اتقوا فراسة المؤمن»

بقلم

محمود سعيد ممدوح

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م
الطبعة الثانية
بيروت ١٤١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أمّا بعد:

فهذا جزء جمعته في بيان صحة حديث «اتقوا فراسة المؤمن فإنّه ينظر بنور الله»، دعاني إلى جمعه الاختلاف الذي وقع فيه بين أهل الصنعة، ثم وقفتُ على كلامٍ لبعضِ المعاصرين لم يكتف بتضعيف الحديث فقط، وإنّما زاد على ذلك تشغيباً على من قال بقبوله إما بتصحيحه أو بتحسينه ولم يدر أنّه هو المخـطىء المُقَصّر في البحث والمخالف لقواعد الحديث، ثم جاء من اغترّ بكلامه وقلد أوهامَه فكتب في تضعيفه، فأردتُ أنْ أُبيّن في هذا الجزء خطأ مَنْ ضعفـه وصواب من صححه حسبما تقتضيه قواعد الحديث الشريف، وسميته «بشارة المؤمن بتصحيح حديث اتقوا فراسة المؤمن».

والله اسأل ان يُوَفِّقني للصواب ويجنّبني سبل الزلل والعقاب، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه.

فقلت وبالله التوفيق:

رُوِيَ هذا الحـديث عن أبي أُمـامـة البـاهـلي وأبي سعيد الخـدري، وعبدالله بن عمر، وثوبان، وأبي هريرة رضـي الله عنهم.

● أمّا حديث أبي أُمامة الباهلي:

فأخرجه الحكيم الترمذي في نوادر الأُصول، والطبراني في مسند الشاميين (٤٠٧/٢)، وفي المعجم الكبير (١٢١/٨)، وأبونعيم في الحلية (١١٨/٦)، والبيهقي في الزهد الكبير (ص193) والقضاعي في مسند الشهاب (فتح الوهاب ٤٧٦/١)

وابن عبدالبر في العلم (٢٤٠/١)، والخطيب في التاريخ (٩٩/٥)، وابن عدي في الكامل (١٥٢٣/٤، ٢٤٠١/٦).

كلهم من طريق عبدالله بن صالح كاتب الليث، ثنا معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة قال قال رسول الله ﷺ «اتّقوا فراسة المؤمن فإنّه يَنْظُرُ بنورِ الله».

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٦٨/١٠): «رواه الطبراني وإسناده حسن».

وقال الحافظ السيوطي في اللآلىء (٣٣٠/٢): «حديثُ أبي أمامة بمفرده على شرط الحسن».

قلت: بل هذا الطريق بمفرده صحيح حسب ما استظهره الحافظ في مقدمة الفتح (ص٤١٤) في ترجمة عبدالله بن صالح وحاله يحتاج لبسط، فأقول وبالله التوفيق:

فصل

عبدالله بن صالح أبوصالح كاتب الليث صاحب حديث مكثر، روى عنه الأئمة لا سيما البخاري فهو من شيوخه في الصحيح وفي خارجه، فهو ممّن قفز القنطرة كما قال الحافظ أبوالحسن علي بن المفضل المقدسي وأيّده ابن دقيق العيد في الاقتراح.

وقد وثَّقَهُ جمعٌ وجرحه آخرون.

فكان ابن معين يوثقه. وقال أبوحاتم الرازي وهو من هو في تشدده ونقده: صدوقٌ أمينٌ ما علمته، وأبوصالح من شيوخهما.

وقال عبدالملك بن شعيب بن الليث: «**أبوصالح ثقة مأمون**».

وقال أبوزرعة: «**حسن الحديث**».

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «ثنا أبوصالح الرجل الصالح».

ويعقوب بن سفيان الفسوي لا يروى إلا عن ثقة عنده.

وقال ابن عدي: هو عندي مستقيم الحديث...
وقال أبوهارون الخريبي: ما رأيت أثبت من أبي صالح.
وقال ابن القطان: هو صدوق ولم يثبت عليه ما يسقط له حديث إلا أنّه مُخْتلف فيه فحديثه حسن.

وقال مسلمة بن قاسم: كان لا بأس به.
وأثنى عليه عبدالله بن عبدالحكم وسعيد بن عفير والنضر بن عبدالجبار.
وفي هذا القدر كفاية لإخراج حديثه في مقام الاحتجاج.
ولكن مع التعديل المذكور فقد جاء فيه جرح، وهو يرجع إلى:

١ ـ روايته عن الليث بن سعد عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب، وقد جرحه بسبب ذلك أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح المصري، وبسبب ذلك أدخله العقيلي في الضعفاء (٢/٢٦٧).

قال عبدالله بن أحمد: سألتُ أبي عنه فقال: كان أوّل أمره متماسكاً ثم فسد بآخره وليس هو بشيء، قال: وسمعت أبي ذكره يوما فذمه وكرهه، وقال إنه روى عن الليث عن ابن أبي ذئب، وأنكر أن يكون الليث سمع من ابن أبي ذئب اهـ.

فانت ترى ان الرجل كان عند أحمد متماسكاً مقبول الحديث ولكن بسبب روايته عن الليث عن ابن أبي ذئب ذمه أحمد بن حنبل لظن أحمد أنّ الليث بن سعد لم يسمع من ابن أبي ذئب شيئاً فكان أبوصالح يُغرب بهذه الرواية.

وليس في هذا شيء يذم الرجل به، ويجاب عن كلام أحمد بأمرين:

أوّلها: أنّ عبدالله بن صالح كان أكثر الناس ملازمة لشيخه الليث بن سعد في السفر والحضر، فلا يبعد أن ينفرد بأحاديث عنه دون أصحابه، وهذا المعنى صرّح به عبدالله بن عبدالحكم وهو مصري كالليث وأبي صالح ـ عندما سأله رجل عن أبي صالح فقال له: تسألني عن أقرب رجل الى

الليث؟!! رجل معه في ليله ونهاره وفي سفره وحضره ويخرج معه إلى الريف وإلى السفر ويخلو معه في أوقات لا يخلو معه أحد غيره وكان صاحب الرجل، لا ينكر لمثل هذا أن يكون قد سمع منه كثرة ما أخرج عن الليث اهـ.

وهذا الجواب عام يقع في كل ما يغرب به أبوصالح في روايته عن الليث.

ثانيهما: وهو الجواب الخاص بهذه الدعوى.

قال إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين: أقلُّ أحوال أبي صالحٍ كاتب الليث أنّه قرأ هذه الكتب على الليث وأجازها له، ويمكن أن يكون ابن أبي ذئب كتب اليه بهذا الدرج اهـ.

وقد كان في هذا الدرج حديث لابن أبي ذئب يقتنيه الليث بن سعد فحدث به لكاتبه أبي صالح وهذا وجه من وجوه التحمل، وقد كان الليث بن سعد يتساهل في السماع والشيوخ كما قال يحيى بن معين «التهذيب» (٤٥٦/٨).

فصل

وتكلّم فيه الأكثرون بسبب روايته عن نافع بن يزيد عن زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر مرفوعاً: «إنّ الله اختار أصحابي على العالَمين سوى النّبيين والمرسلين واختار من أصحابي أربعة أبابكر وعمر وعثمان وعلياً فجعلهم خير أصحابي وفي أصحابي كلهم خير» وظنهم تفرده به وأنه المتهم به.

قال النسائي: «ليس بثقة»، ثم ذكر روايته للحديث المذكور.

وقال أبوزرعة: «كل ما أتى أبا صالح كان من أجل هذا الحديث»، فهذه قضية مُسَوّرة «بكل».

وقال الذهبي: «وقد قامت القيامة على عبدالله بن صالح بهذا الخبر».

وقال البزّار بعد أن روىٰ هذا الحديث (٢٨٨/٣ كشف الاستار): «لا

نعلمه يروى عن جابر إلاّ بهذا الإسناد. ولم يشارك عبدالله بن صالح في روايته هذه عن نافع بن يزيد أحد نعلمه». اهـ

قلت: عبدالله بن صالح لم ينفرد بالحديث، فقد تابعه ابن أبي مريم وهو ثقة احتج به الجماعة.

قال الخطيب البغدادي في التاريخ (١٦٢/٣):

«وقد تابع عبدالله بن صالح على روايته سعيدُ بن أبي مريم فرواه عن نافع هكذا». اهـ

والمتهم بالحديث المذكور هو مَنْ دلّسه عليهما ووضعه في كتبهما وهو خالد بن نجيح المصري كما نص على ذلك أبوحاتم الرازي (الجرح ٣٥٥/٣) في ترجمته حيث قال «هو كذّاب كان يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب ابن أبي مريم وأبي صالح وهذه الأحاديث التي أُنكرت على أبي صالح يتوهم أنه من فعله». اهـ

وقال أبوزرعة:

«بُلِيَ أبوصالح بخالد بن نجيح في حديث زهرة بن معبد عن سعيد وليس له أصلَ»، وقال أبوزُرعة في موضع آخر:

«كان خالد يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا ويدلّس لهم، ثم صَرّح برواية ابن أبي مريم لهذا الحديث وأنّه دُلِّس عليه». (الميزان ٤٤٢/٢، التهذيب ٢٥٩/٥).

فحاصل ما تقدم أن الرجل في حديثه دخل من هذه الجهة توجب التوقف فيه حتى يمكن تمييز صحيحه من سقيمه والتفرقة بين ما حَدَّث به قبل الإدخال أو بعده.

قال أبوحاتم الرازي (الجرح ٨٧/٥):

«الأحاديث التي أخرجها أبوصالح في آخر عمره التي أنكروها عليه نرى

أنّ هذه مما افتعل خالد بن نجيح وكان أبوصالح يصحبه وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب كان رجلاً صالحاً». اهـ

وقال أحمد بن حنبل: «كان أوّل أمره متماسكاً ثم فسد بآخرة».

فمقتضى كلام أبي حاتم وأحمد أن حديثه كان مقبولاً ثم طرأ عليه تغيّر، فمَنْ حَدّث عنه قبل تغيره فحديثه صحيح وإلا فلا.

ولله در الحافظ حيث قال في مقدمة الفتح (ص ٤١٤) بعد ذكر كلام الأئمة في أبي صالح:

«ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيمًا ثم طرأ عليه فيه تخليط فمقتضى ذلك أنّ ما يجيء من روايته[1] عن أهل الحذق كيحيى بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه. اهـ

وهذا هو المسلك الأوّل في قبول رواية أبي صالح عبدالله بن صالح كاتب الليث.

فصل

وهناك مسلك آخر في حديث عبدالله بن صالح:

قال أبوهارون الخربي: «ما رأيت أثبت من أبي صالح، قال: وسمعت يحيى بن معين يقول: هما ثبتان ثبت حفظ وثبت كتاب، وأبوصالح كاتب الليث ثبت كتاب». اهـ

فكتابه صحيح وهو ما صرح به إمام الجرح والتعديل وكون كتاب عبدالله بن صالح صحيح هو ما أعتمده الحافظ في التقريب فقال: ثبت في كتابه.

(١) كذا في الأصل ولعل الصواب «وما يجيء من رواية».

فإنْ قال قائل قد أُدخل خالد بن نجيح في كتب عبدالله بن صالح أحاديث.

أُجيب: لا يخفى أنّ ابن معين الذي يُصِرُّ على صحة كتاب عبدالله بن صالح يعرف هذا جيداً، فكلام إمام الجرح والتعديل لا ينبغي التحول عنه فهو الأصل الذي لا بد من الأخذ به إلاّ إذا تبيّن أنَّ هذا مما أُدْخل على عبدالله بن صالح فينبغي ردّه لأنّه منكر، وسيظهر ظهور الشمس في رابعة النهار عند أهل الحفظ الذين يسهل عليهم معرفة المنكرات لـمّا حدّث لعبدالله بن صالح بحديث زهرة بن معبد في فضائل الصحابة الذي تقدم ذكره (ص ٦) قامت الدنيا عليه.

فالحمل على الغالب والإعراض عن القليل أو النادر واجب، فرجل مكثر وصاحب حديث كعبدالله بن صالح لا ينبغي ترك كتابه الصحيح بسبب بضعة أحاديث منكرة.

وقد قال الحافظ الذهبي في جزء «مَنْ تُكُلِّمَ فيه وهو موثَّق» (ص١١٠) في ترجمة عبدالله بن صالح بعد أنْ نقل قول ابن عدي: «هو عندي مستقيم الحديث، وله أغاليط» وقال الذهبي: «فتتجنب مناكيره». اهـ

وهذا شأن المكثرين الذين وقعت في أحاديثهم بعض منكرات لأسباب متعددة فتتجنب هذه المنكرات وتقبل المحفوظات لأنّ تضعيف الراوي المكثر بسبب بعض المنكرات تعنت، فليس من حد الثقة أنْ يكون معصوماً فلا يغلط والله المستعان.

فإذا وقفت بعد ذلك على قول صالح بن محمد جزرة في عبدالله بن صالح كان يكذب، وقول علي بن المديني ضربت على حديثه وما أروي عنه شيئاً، فاعلم أنّ هذا من الجرح المبهم الغير مفسّر فهو مردود في مقابل التوثيق المذكور.

على أنّ صالح بن محمد جزرة متسرع في إطلاق لفظ الكذب حتى أطلقه

على بعض الأئمة (انظر تاريخ بغداد ٣٢٧/٩) فيقع في مقام الاعتراض والله المستعان.

ومن أعظم الشواهد وأقوى الأدّلة على أنّه جرح مردود لا يلتفت إليه لأنه غير مُفَسّر أن الأئمة قبلوا حديث عبدالله بن صالح احتجاجاً أو استشهاداً وتواتر ذلك عنهم والكذاب والمضروب على حديثه لا يكون حديثه في موضع الاحتجاج أو الاعتبار، فدل عملهم على أنَّ هذين القولين مردودان والله اعلم.

بقي الكلام على رواية سعيد بن الحكم بن أبي مريم الثقة لحديث زهرة بن معبد:

قال أبوحاتم الرازي (الجرح التعديل ٣٥٥/٣) في ترجمة خالد بن نجيح المصري: «كذّاب كان يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب ابن أبي مريم وأبي صالح وهذه الأحاديث أنكرت على أبي صالح يتوهم أنها من فعله». اهـ

قلت: اذا كان أبوصالح قد حدّث بمنكرات هي من فعل خالد بن نجيح فإن ابن أبي مريم قد حدث بحديث زهرة بن معبد في فضائل الصحابة رضي الله عنهم كما تقدم وقد قامت الدنيا على أبي صالح فقط بسبب روايته هذا الحديث بينما لم يذكر ابن أبي مريم بسوء...!!

ولم استظهر مبرراً ليس عليه غبار لهذا الصنيع.

وحاصل ما تقدم أنَّ حديث عبدالله بن صالح صحيح إذا تحقق فيه أحد أمرين:

الأول: أنْ يكون من رواية أصحابه الحفاظ الحذاق كالبخاري وابن معين وأبي زرعة وأبي حاتم.

الثاني: أنْ يكون من كتابه ولم ينكر عليه.

فصل

إذا علم ما سبق فالحديث قد جاء من رواية إمامين حافظين هما يحيى بن معين إمام الجرح والتعديل ومحمد بن عوف الحمصي عالم الشام الحافظ الثقة.

فأمّا حديث يحيى بن معين:

فقال أبوعمر بن عبدالبر في جامع بيان العلم (١/٢٤٠):

حدثنا عبدالوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا يحيى بن معين قال حدثنا عبدالله بن صالح قال حدثنا معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد عن أبي امامة، عن النبي ﷺ قال: «اتقوا فِراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله عز وجل».

قلت: سنده ليحيى بن معين غاية في الصحة، فعبد الوارث بن سفيان ثقة، وقاسم بن أصبغ ثقة حافظ، وأحمد بن زهير هو ابن أبي خيثمة إمام فوق الثقة، إذن صحت رواية يحيى بن معين لهذا الحديث عن عبدالله بن صالح كاتب الليث.

وأما محمد بن عوف فهو مما ينبغي إدخاله في أهل الحذق من الحفاظ وهم ممن يصحح حديثهم عن عبدالله بن صالح وقد ذكرهم الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح كما سبق النقل عنه قبل أسطر.

فهو إمام حافظ ثقة ومن طبقة البخاري والرزايين، قال ابن عدي: هو عالم بحديث الشام صحيحاً وضعيفاً، وقال عبدالله بن أحمد: ما كان بالشام منذ أربعين سنة مثل محمد بن عوف.

وذُكِرَ عند ابن معين حديث من حديث الشام فردّه، فقال له رجل: إنّ ابن عوف يذكره، فقال إنْ كان ابن عوف ذكره فابن عوف أعرف بحديث بلده.

وطريق محمد بن عوف المذكور أخرجه القضاعي في مسند الشهاب (١/٣٨٧):

أخبرنا هبة الله بن إبراهيم الخولاني، أنبا علي بن الحسين القاضي، ثنا أبوعروبة، ثنا محمد بن عوف، ثنا عبدالله بن صالح به.

ثم اعلم أنّ الحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير (٨/ ١٢١)، ومسند الشاميين (٢/ ٤٠٧) من طريق بكر بن سهل الدمياطي عن عبدالله بن صالح، فظن الشيخ عبدالرحمن المُعَلّمي اليماني في تعليقاته على موضوعات الشوكاني (ص٢٤٤) **أن بكر بن سهل تفرّد به عن عبدالله بن صالح!!**

قلت: أمّا بكر بن سهل فلم يتفرّد به وقد تقدم لنا متابعة يحيى بن معين ومحمد بن عوف الحمصي له وتابعه أيضا محمد بن رزق الله الكلوذاني عند الخطيب في تاريخه (٥/ ٩٩)، وجعفر بن علي بن بيان عند ابن عدي في الكامل (٤/ ١٥٢٣، ٦/ ٢٤٠١)، وابراهيم بن عبدالحميد الحلواني عند الحكيم الترمذي في نوادر الأصول.

فهؤلاء خمسة تابعوا بكر بن سهل في روايته عن عبدالله بن صالح فالذي يقف على هذه المتابعات خاصة متابَعَتَيْ يحيى بن معين ومحمد بن عوف الحمصي لا يتردّد في تصحيح الحديث من هذا الطريق فقط.

والحاصل أنَّ الحديث صحيح برواية يحيى بن معين ومحمد بن عوف الحمصي وغيرهما عن عبدالله بن صالح وهذا هو المسلك الأوّل في تصحيح حديث عبدالله بن صالح.

وهاك المسلك الثاني:

فصل

قال يحيى بن معين كما تقدم: «أبوصالح كاتب الليث ثبت كتاب» (التهذيب ٥/ ٢٦٠).

وقال الحافظ في التقريب (ص٣٠٨): صدوق كثير الغلط ثَبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة. اهـ

قلت: لا ريب في أنَّ ما كتبه عبدالله بن صالح صحيح، وأَصَحُّ منه ما يتعلق بهذا الحديث أعني روايته عن معاوية بن صالح فإنّها نسخة صحيحة كتبها عبدالله بن صالح كاتب الليث وقرأها مرتين على معاوية بن صالح، فيكون قد جمع مع صحة النسخة أمراً آخر وهو القراءة وليس مرة واحدة بل مرتان.

قال عبدالله بن صالح كما في مسند الشاميين (٢/ ٣٧٩):

قدم علينا معاوية بن صالح فجالس الليث بن سعد فحدثه فقال الليث: يا عبدالله إيت الشيخ فاكتب مما يملي عليك، فأتيته فكان يملي عليَّ ثم تصير إلى الليث فقرأها عليه فسمعتها من معاوية بن صالح مرتين». اهـ

ولذلك قال ابن عدي في الكامل (٦/٢٤٠٢): «وعند أبي صالح كاتب الليث عن معاوية بن صالح كتاب طويل ونسخة حسنة». اهـ

بقي الكلام على راشد بن سعد وهو أوثق من أنْ يُتَكَلَّمَ عليه، فقد وثّقه ابن معين، وأبوحاتم، والعجلي، وابن سعد، ويعقوب بن شيبة، والنسائي وابن حبان وغيرهم، وبلغ توثيقه عند يحيى بن سعيد مبلغاً كبيراً حتى قال فيه: هو أحب إليَّ من مكحول، فهو بلا شك من أثبت أهل الشام، وقد صرح بعض الحفاظ بذلك:

وإنّما حداني للكلام عليه أنّ بعضَهم حاول تضعيف هذا الحديث ولا يتم له ذلك إلاّ بتضعيف أسانيده ومنها هذا الإسناد، فبعد أنْ تكلَّمَ على

عبدالله بن صالح وجَعَلَهُ عِلَّته الأُولى قال[1] ما نصه: (ص١٨):

«العلة الثانية: راشد بن سعد كان يرسل ولم يسمع من عدد من الصحابة»اهـ.

قلت: لن استرسل معه في مهيع السب والشتم والقذف والرمي بالجهل والتدليس و. . . و. . . إلى غير ذلك من الألفاظ الشنيعة التي استرسل فيها والتي سيحاسبنا الله عز وجل عليها، ولكن لا بد من قصر الكلام على ما علل به الحديث فهو المقصود بالذات من هذا الكلام فأقول وبالله تعالى التوفيق:

كون الراوي كان يرسل ولم يسمع من عدد من الصحابة لا يدل على الجرح في شيء، ولا يكون علامة على ضعف السند وانقطاعه، إنّما يكون الإرسال ضاراً إذا تحقق الانقطاع في نفس السند وكونه لم يسمع مما روى عنه، عند ذلك يكون الإرسال ضاراً، أمّا اذا انتفى هذا الشرط فالإسناد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً حسب حال الراوي، وإذا كان الإرسال ودعوى عدم السماع من عدد من الصحابة عِلّة في السند لم يصح لنا حديث عددٍ كثير من أئمة التابعين، بل لم يصح بذلك إسناد جل حديث التابعين، فجل التابعين يرسلون ويروون عما لم يسمعوا منهم من الصحابة، والكلام في سماع التابعين من الصحابة أكبر وأعظم وأشهر من أن يذكر، وقد صُنِّفَت المصنفات لبيان ذلك، ومراسيل ابن أبي حاتم الرازي وجامع التحصيل للعلائي كتابان مشهوران مقصودان في هذا الباب.

الحاصل ان جعل الراوي التابعي الذي يرسل أو لم يرسل عن عدد من الصحابة علّة في السند توجب ضعف الحديث بسببه أمر مناف تماماً لقواعد الحديث وأقوال الأئمة الحُفّاظ والله المستعان.

واذا عُلِمَ ذلك وتنزلاً مع هذه العلة التي لا معنى لها فأقول في دفعها:

(1) هو علي حسن عبد الحميد الحلبي في مصنف سمّاه «كشف المتواري...» كشف فيه عن حاله في العلم وحاز القدح المعلّى في انتقاء الألفاظ المستبشعة ورمى أهل العلم والفضل والشرف بها ...

إنَّ راشد بن سعد قد روى عن أبي أُمامة الباهلي رضــي الله عنه قَطْعَاً ولا أرتاب في ذلك البته، وبيان ذلك:

أن أبا امامة وراشد بن سعد قد حارب كل منهما في صفين وكان كل منهما في فريق، ومن المعروف أنَّ صفين كانت سنة ٣٧هـ وعاش أبوأمامة الباهلي بعدها قرابة نصف قرن حيث توفي سنة ٨٦هـ بحمص وهي بلد راشد بن سعد، فإذا تحققت المعاصرة ولم يكن راشد بن سعد مدلّساً فالحديث متصل الإسناد ورجاله ثقات فهو صحيح والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

[تنبيه]:
أمّا الألبـاني فإنّه ضعّف هذا الطريق في «ضعيفته» (٤/٣٠٠) بعبدالله بن صالح ولم يقف عند ذلك بل سعى ـ وهو المخطيء ـ الى تخطئة الحفاظ، فرد تحسين الحافظين الهيثمي والسيوطي لحديث أبي أُمامة وبعد أن يقف الناظر على ما تقـدّم لا بُدَّ أنْ يُقِـرَّ بخطأ الالباني الذي اغتر بظاهر السند وأنّ فيه عبدالله بن صالح كاتب الليث فلم ينظر ويلتفت ويهتم لقول الحافظ «ثبت في كتابه»، وهل هذا من رواية الحفاظ الحذاق عنه أم لا؟! فحكم على السند حسب الظاهر بالضعف، وأنت ترى مجانبته للصواب، وكمْ له من أخطاءٍ مثلها على عبدالله بن صالح كاتب الليث يجب التنبّه لها.

فصل

وأمّا حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تبارك وتعالى عنه:

فأخرجه الترمذي (تحفة ٨/٥٥٤)، والبخاري في التاريخ الكبير (٧/٣٥٤)، وابن جرير في التفسير (١٤/٣١ - ٣٢)، وأبونُعَيم في الحلية (١٠/٢٨١)، والعقيلي في الضعفاء (٤/١٢٩)، وأبوالشيخ في الأمثال (ص ٧٨)، والخطيب في التاريخ (٣/١٩١، ٧/٢٤٢)، والقضاعي في مسند الشهاب (١/٣٨٧) كلهم من طريق عمروبن قيس عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسولِ الله ﷺ: «اتّقوا فِراسة المؤمن فإنّه ينظر بنور الله» وقَرَأ ﴿إنَّ في ذلك لآيات للمتوسّمين﴾.

قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلّا من هذا الوجه.

قال الخطيب (٣/١٩١ - ١٩٢):

«وهو غريب من حديث عطية العوفي عن أبي سعيد لا نعلم رواه عنه غير عمروبن قيس الملائي، وتفرد به محمد بن كثير عن عمرو وهو وهم، والصواب ما رواه سفيان عن عمروبن قيس الملائي قال كان يقال: «اتقوا فراسة المؤمن..» الحديث وساق الحديث كذلك: انبأنا محمد بن أحمد العتيقي قال، أنبأنا يوسف بن أحمد بن يوسف الصيدلاني بمكة، حدثنا محمد بن عمروبن موسى العقيلي، حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، قال نبأنا خرملة بن يحيى، حدثنا ابن وهب، حدثنا سفيان عن عمروبن قيس الملائي قال: كان يقال اتقوا فراسة المؤمن فإنّه ينظر بنور الله»اهـ.

فَتَحَصّل من ذلك أنّ اعتراض الخطيب يرجع لأمرين:

الأوّل: يرى الخطيب البغدادي أنّ الحديث غريب تفرّد به عن عطية عمروبن قيس، وتفرد به عن عمروبن قيس محمد بن كثير.

قلت: لم يتفرّد به عمرو بن قيس ولا محمد بن كثير فكلٌ منهما قد توبع.

أمّا عمرو بن قيس فقد تابعه الإمام أبوحنيفة النعمان وابن أبي ليلى.

* فمتابعة الامام أبي حنيفة أخرجها ابن خسرو في مسند أبي حنيفة من طريق الحسن بن رشيق، أنا محمد بن جعفر، أنا صالح بن محمد، عن حماد بن أبي حنيفة عن أبيه عن عطية العوفي به.

* ومتابعة ابن أبي ليلى أخرجها أبونُعَيم في الطب النبوي كما في اللآلىء (٣٢٩/٢) من طريق الحسن بن أبي جعفر، ثنا يحيى بن الحسين عن ابن أبي ليلى عن عطية به.

وإن كان في هذا الطريق كلام فيغتفر لأنّه في باب المتابعات والشواهد.

وأمّا محمد بن كثير فقد تابعه مصعب بن سلام عند الترمذي في جامعه (تحفة ٥٥٤/٨)، والبخاري في التاريخ الكبير، وهذه المتابعة تردُّ قولَ ابن الجوزي في الموضوعات (١٤٧/٣) تفرّد به محمد بن كثير عن عمرو، وتردّ أيضاً قول الذهبي في الميزان (١٧/٤) في ترجمة محمد بن كثير: ومن مناكيره عن عمرو بن قيس عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً: «اتّقوا فراسة المؤمن فإنّه ينظر بنور الله» وكأن الذهبي اغترّ بكلام ابن الجوزي في الموضوعات المتقدم ذكره.

الأمر الثاني: يرى الخطيب أنّ رفع الحديث وَهْمٌ، والصواب أنّه من قول عمرو بن قيس الملائي وقد رجّح العقيلي وقفه على عمرو بن قيس الملائي فقال في الضعفاء (١٢٩/٤): «وهذا أولى».

واغترّ ابن الجوزي بكلام الخطيب فقال في الموضوعات (١٤٧/٣): «فالمحفوظ ما رواه سفيان عن عمرو بن قيس أنّه قال: كان يقال: «واتقوا فراسة المؤمن».

وتبعه الذهبي في الميزان (١٧/٤).

قلت: وأمّا حكمه على المرفوع بالوهم ومخالفته للصواب ففيه نظر إذ المرفوع لم ينفرد به عطية عن أبي سعيد فله طرق أخرى عن عدد من الصحابة وشاهدٌ إسناده حسن لذاته، سيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

بَقِيَ الكلام على عطية العوفي:

وقد وثّقه ابن سعد وابن شاهين وابن معين ومشّاه غيرهم، ومَنْ تكلّم فيه فإمّا لِتَشَيُّعِهِ وهذا مردود، أو بجرح آخر مبهم مردود في مقابل التعديل المذكور أعلاه أما حكاية التدليس مع الكلبي فأصلها غير صحيح.

وقد فعل ذلك جماعة من الثقات مع الكلبي وغيره من الضعفاء ولم يُضَعَّفُوا لأنَّ التدليس ليس بجرح أصلاً ومِنْ هؤلاء الثقات سفيان الثوري، ومحمد بن إسحاق، وهشيم بن بشير الواسطي، فيجب أنْ يكون الميزان واحداً بين عطية العوفي وهؤلاء الثقات.

والحاصل أنَّ حديث عطية العوفي من قبيل الحسن إذا صرّح بالسماع، وهذا ما ذهب اليه عدد من الحفاظ وتفصيل ما أجملته في كتابي «رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة» يسر الله طبعه.

وحيث أنّه مدلّس لم يصرح بالسماع فتبقى هذه هي العلة الوحيدة في السند والله أعلم.

فصل

وأمّا حديث ثوبان:

فأخرجه ابن جرير الطبري في التفسير (١٤/ ٣٢)، وأبوالشيخ الأصبهاني في الأمثال (ص ٧٨) وأبونُعَيم في الحلية (٤/ ٨١) ثلاثتهم من طريق سليمان بن سلمة أبي أيوب الخبائري، ثنا مؤمل بن سعيد ثنا أبوالعلاء أسد بن وداعة قال سمعت وهب بن منبّه يحدّث عن طاوس عن ثوبان رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «احذروا دعوة المؤمن وفراسته فإنّه ينظر بنور الله وينطق بالتوفيق».

قلت: هذا أوهى طرق هذا الحديث، وقد ذكره ابن طاهر المقدسي الحافظ في تذكرة الموضوعات (ص٢٧) فإنّ سليمان بن سلمة الخبائزي قال عنه أبوحاتم الرازي: «متروك»، وقال النسائي: «ليس بشيء»، وقال ابن الجنيد: «كان يكذب»، ولذلك أدخله سبط ابن العجمي في كتابه «الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث» (ص ٢٠٠).

وشيخه مؤمل بن سعيد الحمصي قال فيه أبوحاتم: «منكر الحديث»، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، روى عنه سليمان بن سلمة الخبائزي فلا أدري البلية منه أو من سليمان»اهـ.

إذا علمت ذلك فاعلم أنَّ الألبـاني قد أعلَّ الحديث في ضعيفته (٤/ ٣٠١) بالإضافة لسليمان بن سلمة ومؤمل بن سعيد بثالث هو أسد بن وداعة وهذا خطأ.

ذلك أنّ أسد بن وداعة وثقه النسائي وابن حبان، وهل صح السند لأسد بن وداعة حتى يعلل به السند؟!!

فالقاعدة عند المحدثين أن يعلّل السند بترتيب الرواة حتى لا يتهم الثقة برواية التالف أو الموضوع.

نعم كان ناصبياً خبيثاً يسبُّ علياً عليه السلام[1] ومن أجل ذلك ضعّفه

(١) يظن بعض من لا اطلاع له أنَّ تخصيص سيدنا علياً عليه السلام وآل البيت بالسلام من علامات التشيّع وهذا خطأ كبير، إنْ دَلَّ فإنّما يدل على جهلِ قائله وقلةِ اطلاعه، وقد بالغ بعضهم فصرّح أنَّ هذا من دلائل التشيع والجري على سنن أهل البدع والضلال، ولم يدر المسكين أنَّ هذا التخصيص من سنن السلف رحمهم الله تعالى، وقد مضـى على هذا التخصيص الإمام أحمد في فضائل الصحابة (٢/٥٦٣، ٦٥٢، ٦٦٢، ٦٦٣، ٧٧٥، ١٢١، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧)، والدولابي في الكنى (٢/٦٤، ٤١، ٤٢، ٦٣، ٧٠، ٩٠، ٩٢، ١٢٢، ١٥٢) وابن الجوزي في مناقب آل البيت من الموضوعات، وفي العلل المتناهية، ومناقب الإمام أحمد بن حنبل، وخيثمة بن سليمان الأطرابلسي في جزء الفضائل، والرامهرمزي في أمثال الحديث (ص ٢٥٩) والدارقطني في سننه (٣/٦٥، ٦٦) وغيرهم كثير وكثير.

أبوالعرب الصقلي، لكن بدعته لا دخل لها بروايته، وهذا الحديث لا يؤيد بدعته في شيء، ثم السند لم يصح إليه حتى يكون هو من علله فدونه واهيان والله اعلم.

فصل

وأمّا حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما

فأخرجه ابن جرير الطبري في التفسير (١٤/٣٢) قال:

حدثني أحمد بن محمد الطوسي، حدثنا الحسن بن محمد، حدثنا الفرات بن السائب، حدثنا ميمون بن مهران عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «اتقوا فراسة المؤمن فإنّه ينظر بنور الله».

وقال أبونُعَيم في الحلية (٤/٩٤): حدثنا حبيب بن الحسن، ثنا أحمد بن عيسى بن المسكن ثنا أحمد بن محمد بن عمر اليمامي، ثنا عمارة بن عقبة، ثنا فرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عمر به مرفوعاً.

قال أبونُعَيم: «غريب من حديث ميمون لم نكتبه إلاّ من هذا الوجه» اهـ.

وأَعَلَّهُ ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات» (٣/١٤٧) بالفرات بن السائب وبأحمد بن محمد اليمامي بعد أنْ رواه من طريق أبي نُعَيم، فاغترّ بكلامه!!!

وقد بَيَّنَتْ رواية ابن جرير الطبري أنّ أحمد بن محمد اليمامي له متابع، وميمون بن مهران ثقة، وأمّا فرات بن السائب قال عنه البخاري والدارقطني: متروك، وقال ابن معين: ليس بشيء.

فصل

وأما حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه:

فأخرجه أبوالشيخ الأصبهاني في «الأمثال» (ص ٧٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١٤٧/٣) من طريق سليمان بن أرقم عن الحسن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «اتقوا فراسة المؤمن فإنّه ينظر بنور الله عز وجل».

قلت: سليمان بن أرقم وان اقتصر الحافظ على تضعيفه في التقريب فحاله أشد من ذلك.

فصل

وللحديث شاهد يؤيد معناه ويقوي مبناه أخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» والبزار في مسنده (زوائد ٤/٢٤٣)، وابن جرير الطبري في التفسير (٣٢/١٤) والقضاعي في مسند الشهاب (١٧٠/٢) والحكيم الترمذي في نوادر الأصول وأبونعيم وابن السني كلاهما في الطب (كما في فتح الوهاب ١٧٠/٢).

كلهم من طريق بكر بن الحكم هو أبوبشر المزلق عن ثابت عن أنس بن مالك قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ لله عباداً يعرفون الناس بالتوسم».

قلت: أبوبشر المزلق وثّقه أبوسلمة التبوذكي وابن حبان وأبوعبيدة الحداد وسعيد بن محمد الجرمي، وقال عنه أبوزُرعة الرازي: «شيخ ليس بالقوي».

هذا ما جاء في الرجل.

أما عن قول أبي زُرعة الرازي «ليس بالقوي» فعليه أمران:

الأول: قوله «ليس بالقوي» تليين هيّن، كما صرح الحافظ بذلك في

«مقدمة الفتح» انظر مثلا (ص ٣٩٧).

الثاني: هذا جرح مردود لأنه ليس مبيّن، فلا بُدَّ من رده في مقابل التعديل المذكور كما تقرر في قواعد الحديث.

ثم تنزلاً مع هذا الجرح فإذا أعملناه في أبي بشر المزلق فإن هذا القدر من الضعف لا ينافي وصف «الحسن» في الحديث، فهذا هو الحافظ الترمذي وهو من هو في معرفة الحديث يصرح بحسن حديث من هذا حاله، ففي آخر سورة المدثر من التفسير يقول (تحفة ٩/٢٤٨): «هذا حديث حسن غريب، وسهيل ليس بالقوي في الحديث وقد تَفَرَّد سهيل بهذا الحديث عن ثابت». اهـ

وهذا التحسين عند خلوٌ الراوي من التوثيق، فمرّة أخرى وتنزلاً ثانية إذا أعملنا كلام أبي زُرعة الرازي مع توثيق أربعة للراوي فالرجل حسن الحديث على الأقل وهو ما ذهب اليه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/٢٦٨) والسخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٢٠) والله أعلم.

إذا علم ذلك فقد قال الذهبي في الميزان (١/٣٣٤): «صدوق» لكنه روى خبراً مُنْكراً قاله أبوحاتم عن ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن لله رجالاً يعرفون الناس بالتوسم».

قلت: الحكم بالنكارة ليس له معنى ينضبط تحته فكم من حديثٍ حكم عليه المتقدمون مثل أبي حاتم وأبي زُرعة الرازيَيْنِ وغيرهما من المتقدمين ثم حكم عليه من جاء بعدهما وتأخر عنهما بالصحة، وفي علل ابن أبي حاتم قسم لا بأس به من هذا النوع ذلك أن المنكر عندهم له معان متعددة فهو يجامع الصحيح والحسن والضعيف بأنواعه وعلى كل فالمنكر له معان يندرج تحتها:

أحدها: مرادفته للشاذ وهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.
ثانيها: مخالفة الضعيف للثقة فحديث الأول منكر والثاني محفوظ.

ثالثها: تفرد الضعيف بما لا يحتمل تفرّده ولا يوجود له متابع أو شواهد تُرَقيه.

رابعها: غرابة المتن أو ركاكة ألفاظه ومخالفته للأصول، والمنكر في هذا المعنى قد يجامع الموضوع.

الخامس: مطلق التفرد ولو بوجه من الوجوه.

إذا علم ذلك فإن أبا بشر المزلق لم يخالف في هذا الحديث أحداً سواء كان ثقة أو ضعيفاً في المتن أو الإسناد.

ويدخل في هذا **الأول والثاني**.

وعن الثالث: فإن أبا بشر المزلق إذا انفرد ولم يخالف فحديثه حسن على الأقل بل هو أحسن بكثير من بعض الرواة الذين أُدخل حديثهم في الصحيح فما انفرد به لا يحكم عليه بالنكارة لعدم المخالف ولوجود الشاهد الذي يقويه وهو حديث «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله تعالى».

وعن الرابع: فحديث أبي بشر المزلق ليس فيه غرابة تستوجب التوقف فيه ولا ركاكة في اللفظ ولا مخالفة للأصول والأحاديث الصحيحة، فلم يبق إلّا المعنى **الخامس** من معاني المنكر وهو مطلق التفرّد، وأعني به تفرّد أبي بشر بن المزلق عن ثابت عن أنس بهذا الحديث وهو ما صرح به الحافظ أبوبكر البزار فقال لا نعلم رواه عن ثابت عن أنس إلا أبوبشر اهـ. (زوائد البزار ٤/٢٤٣).

وهذا لا يعني ضعف الحديث في شيء فتدبر.

فصل

وان تعجب فاعجب من الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المُعَلِّمي اليماني الذي أتى بكلامٍ على هذا الشاهد فيه نظر يحسن نقله ثم بيان ما فيه:

قال في تعليقاته على «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ص٢٤٥) ما نصه:

«تفرّد به أبوبشر بكر بن الحكم المزلق ثم ثابت عن أنس رفعه «إنّ لله عباداً يعرفون النّاس بالتوسم» والمزلق قال فيه جماعة من الذين أخذوا عنه وليسوا من أهل الجرح والتعديل: «كان ثقة»، يريدون أنّه كان صالحاً خيّراً فاضلاً، أمّا الأئمة فقال أبوزرعة: «ليس بالقوي»، أقول: وهو مُقِلٌّ جداً من الحديث فإذا كان مع إقلاله ليس بالقويّ ومع ذلك تفرّد بهذا عن ثابت عن أنس فلا ينبغي وهنه، وذكر الهيثمي في مجمع الزوائد أنه حسن، وهذا بالنظر الى حال المزلق في نفسه، فأما اذا نظرنا الى تفرده مع إقلاله ومع قول أبي زرعة «ليس بقوي» فلا أراه يستقيم الحكم بحسنه»اهـ.

قلت: كلامه على أبي بشر المزلق فيه نظر، فإن الذين وثقوه أربعة منهم إثنان من أئمة الجرح والتعديل هما ابن حبان، وأبوسلمة موسى بن اسماعيل التبوذكي وهو إمام حافظ فوق الثقة، والثالث أبوعبيدة الحداد السدوسي وهو حافظ ثقة ومن شيوخ أحمد وابن معين ومترجم في تذكرة الحفاظ (١/٣١٣) والرابع هو سعيد بن محمد الجرمي كان ثقة وهو من شيوخ البخاري ومسلم.

فهؤلاء أربعة منهم إثنان من أئمة الجرح والتعديل وحافظ يحق له الكلام في الرجال، والرابع كلامه مقبول كيف لا وقد وافق توثيقه ثلاثة من رجال «الجرح والتعديل» ونقل كلامه ابن ابي حاتم في كتابه الجرح والتعديل (٢/٣٨٣)، فكيف ينقل ابن أبي حاتم المتفق على إمامته في هذا الفن قول عامي لا يعرف من الحديث شيئا؟!!

ثُمَّ إنّ توثيقَ هؤلاءِ الثلاثة مُقَدّم على كلام غيرهم لأنّهم معاصرون للرجل فتتابع ثلاثة من معاصريه على توثيقه أدْعى لقَبول حديثه وتركِ أيٍّ جرحٍ آخر لا سيما اذا كان غير مُفَسَّر.

ثم قد وثّقه مُتَأخِّرٌ عن الجميع وهو ابن حبان، فاذا قلت بعد هذا: إنّ الرجل ثقة تكون قد أصبتَ والله اعلم.

ثم أغرب المُعَلِّميُّ جداً ففسر قولهم «كان ثقة» بقوله «يريدون أنّه كان صالحاً خَيِّراً فاضلاً».

قلت: هذا تهافت ومحاولة لَـيِّ عُنُقِ النصوص ودفع التوثيق بالصدر لا غير، ويمكن بهذه الطريقة ردُّ أَيِّ توثيقٍ في الرواة وحمله على العدالة والصلاح فقط!!

وأغرب منه قول المُعَلِّمي: «وذكر الهيثمي في مجمع الزوائد انه حسن وهذا بالنظر الى حال المزلق في نفسه»اهـ.

قلت: هذه كسابقتها، ولكن الهيثمي قال (١٠/٢٦٨):

«إسناده حسن» ولم يقل: حسن، ولو اقتصر على الأخيرة لحمل على الإسناد أيضاً، ثم الهيثمي لم يتكلّم على المزلق في ذلك الموضع، فلا أدري لِمَ ينزلق المعلمي في هذا المهيع وَيُقَوِّلُ الرجلَ ما لم يقله، وبه يكون المعلمي قد أخطأ على الهيثمي خطأين:

الأول: قوله حسن، والصواب: إسناده حسن.

والثاني: توجيه التحسين لحال عدالة وصلاح أبي بشر المزلق، والصواب أنّ التحسين خاص بالإسناد كله فتدبر.

أمّا قول المعلمي: أمّا إذا نظرنا إلى تفرّده (أي بشر المزلق) مع إقلاله ومع قول أبي زُرعة «ليس بقوي» فلا أراه يستقيم الحكم بحسنه اهـ.

قلت: تفرّد الراوي لا يضر إلاّ مع المخالفة للرواة الأوثق أو للأصول

أو مع ركاكة اللفظ وهذا لم يقع مع أبي بشر المزلق كما سبق بيانه.

وأيضاً كون الراوي مُقِلاً لا يضّره، إنّما العمدة على كلام أهل الجرح والتعديل في الرجل، وقد مَرَّ توثيق الرجل.

بقي الكلام على نقل المُعَلّمي عن ابن زرعة أنّه قال في أبي بشر المزلق «ليس بقوي» أو «ليس بالقوي» فالذي في «التهذيب» (١/ ٤٢١) «شيخ ليس بالقوي».

وهناك بون بين قولهم ليس بالقوي، وشيخ ليس بالقوي، على أنَّ قوله ليس بالقوي تليين هين غير مُفَسَّرٍ لا يضر أبابشر المزلق في مقابل تتابع أربعة على توثيقه.

فمثله يحتج الأئمة بحديثه في الأحكام والله المستعان.

فصل

تحصل لنا مما تقدم أنّ للحديث طرقاً عن أبي أمامة، وأبي سعيد الخدري، وعبدالله بن عمر، وثوبان وأبي هريرة، وله شاهد من حديث أنس رضي الله عنهم.

وطريق أبي أمامة حَسَّنَهُ بمفرده الهيثمي والسيوطي، وقواعد الحديث تقضي بصحته، وطريق أبي سعيد الخدري ليس فيه إلّا عنعنة عطية العوفي لكنه يصلح في المتابعات، والطرق الأخرى تقوي الحديث وتشد منه، وهي طرق عبدالله بن عمر وثوبان وأبي هريرة وإن كانت ضعيفة أو قوية في الضعف فإنه لـمّا لم ينفرد بها كذاب أو متهم بالكذب فإنّها ترتقي من الواهي إلى الضعيف ومن شديد الضعف الى الضعيف فقط.

وقد قال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في كتابه التعقبات على الموضوعات (ص٥٢):

«المتروك والمنكر إذا تعددت طرقه ارتقى الى درجة الضعيف الغريب بل ربما يرتقي الى الحسن» اهـ.

ثم شاهد أنس بن مالك حسّنه بمفرده الحافظان الهيثمي والسخاوي.

فالحديث مع كل ذلك وحسب القواعد المقررة يتجه الحكم عليه بالصحة، وقد انفصل الحافظ السيوطي في اللآلىء (٢/٣٣٠) عن قوله: إنّه حسن صحيح.

أمّا مَنْ حكم على الحديث بالوضع كأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي فهو مجانب للصواب قطعاً، وحكمه على الحديث بالوضع متعقب في غالبه، وتساهله في إيراد الصحيح والحسن والضعيف الذي لا يبلغ درجة الموضوع نَصَّ عليه عدد من الحفاظ.

أمّا محمد بن طاهر المقدسي فإنّه ذكر الحديث في تذكرة الموضوعات (ص ٢٧) من طريق ثوبان فقط وهو أضعف طرق الحديث، وهو يورد في كتابه كثيراً من الاحاديث الصحيحة التي لها سند منكر أو موضوع فيلتبس ذلك عن مَنْ لا معرفة عنده، وغرض ابن طاهر التنبيه على حال هذا الطريق فقط، وقد صرّح بهذا الحافظ السيوطي فقال في اللآليء (ص ١١٧): عادة الحافظ الحكم على سند معين بالوضع رغم صحة المتن اهـ.

وقد جمع اللغوي الحسن بن محمد الصغاني جزءاً في الأحاديث التي يراها موضوعة الواقعة في كتاب «الشهاب في الحِكَمِ والأمثال والآداب» للقضاعي، وذكر منه هذا الحديث (ص ٢٧).

والصغاني كان لغوياً، ولم يكن من أهل هذا الفن لذا كثر الانتقاد عليه في الكتب التي صنفها في الموضوعات كما هو معروف عند أهل العلم بالحديث.

أمّا من ضَعَّف الحديث كالألباني في ضعيفته (٤/٢٩٩) فقد أخطأ بل

خالف نفسه لأنّه إنْ أعرض عن قبول حديث أبي أُمامة بمفرده، فان الحديث من طريقي أبي أُمامة الباهلي وأبي سعيد الخدري إن شدد غاية التشدد وحكم عليهما بالضعف، فهو ملزم بتحسين الحديث لغيره.

فإنّه ضَعَّف حديث أبي أُمامة الباهلي بعبدالله بن صالح كاتب الليث، وضعف حديث أبي سعيد الخدري بعطية العوفي وقد استشهد بكل منهما على انفراده، وقد وجدته يفعل ذلك كثيراً خاصة مع كاتب الليث، فكان الواجب عليه أنْ يُحَسِّنَ الحديث عند ضم أحد الطريقين للآخر هذا أمرٌ واجب المصير إليه فلا أدري لماذا فر من ذلك وخشي اتباع القواعد، ثم هب أنَّ الحديث ضعيف بطرقه فماذا يعمل بشاهده المتقدم وإسناده حسن ولا بُدَّ، بل في أعلى درجات الحسن بل صحيح على رأي من لا يفرق بين الصحيح والحسن ويدرجهما في الصحيح، فالحاصل أنّه ملزم بتحسين الحديث ولا أراه يفعل والله المستعان.

خاتمة

هذا الحديث يدل على فضل الاستقامة وكرم الله تعالى لعباده في الدنيا فإنَّ العبد إذا تَحَلَّى وتخلَّى ولازم طريق الإستقامة، واتخذ الذكر شعاره، مع إحضار الهمة والإرادة الصادقة وداوم المراقبة لله تعالى، فهو عبد مع الله، ومن كان لله كان الله له، ففي صحيح البخاري وغيره من حديث خالد بن مخلد القطواني الكوفي عن سليمان بن بلال عن شريك بن أبي نمر عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«مَنْ عادىٰ لي ولياً فقد آذنته بالحرب وما تقرّب إلّي عبد بشيءٍ أحبَّ إلـيَّ مّما افترضته عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلـيَّ بالنوافل حتى أُحبه فإذا أحببته كنتُ سَمْعَهُ الذي يَسْمَعُ به وبصره الذي يُبْصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها وإن سألني لأُعطيّنه ولئن استعاذني لأعيذنه. . .» الحديث.

ومَنْ كان هذا حاله ومقامه لا بد أن تكون فراسته صحيحة لأنّه ينظر بنور الله تعالى وهو القائل ﴿إنَّ في ذلك لآياتٍ للمتوسِّمين﴾.

وهذا مشاهد ومسطور في سير الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وقال عمر بن الخطاب رضوان الله عليه:

«يا ساريةُ الجبلَ الجبلَ» وهو يخطب يوم الجمعة حيث وقع في خاطره أنَّ الجيش الذي أرسله مع أُسامة بن زيد الى فارس لاقى العدو وهم في بطن وادٍ وقد هموا بالهزيمة وبالقرب منهم جبل، فقال ذلك في أثناء خطبته ورفع بها صوته فألقاه الله في سمع سارية فانحاز بالناس إلى الجبل وقاتلوا من جانب واحد ففتح الله عليهم.

وهذه قصة مشهورة وحسّن اسنادها الحافظ وتلميذه السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٤٧٤) وذكر أنَّ الحافظ قطب الدين الحلبي صنف جزءاً فيها.

وأخرج البخاري في صحيحه (الفتح ٤٢/٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لقد كان فيما قبلكم من الأمم ناس مُحَدَّثُون، فإن يك في أُمّتي فإنّه عمر» وأخرج مسلم من حديث السيدة عائشة (١٨٦٤/٤) ولفظه: «قد كان يكون في الأُمم قبلكم مُحَدَّثُون فإنْ يكن في أُمتي منهم أحد فإنَّ عمر بن الخطاب منهم».

قال ابن وهب: تفسير مُحَدَّثون: ملهمون اهـ.

وقال الحافظ في الفتح (٥٠/٧) نقلاً عن الأكثرين قالوا: المُحَدَّث بالفتح هو الرجل الصادق الظن وهو من أُلقيَ في روعه شيء من قبل الملأ الأعلى فيكون كالذي حَدَّثه غيره به. اهـ

والمقام يحتمل أكثر من هذا والله سبحانه وتعالى أعلم.

وقد ذكر العلامة ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى في كتابه «الطرق الحكمية في السياسة الشرعية» ما يؤيد الحديث من فراسات لسادات الأمة من صحابة وتابعين فمن بعدهم يجزم الواقف عليها بتحقق الحديث في جماعات من الأمة ويحكم عدد من القضاة بفراساتهم.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله في البدء والختام.

وكان الفراغ من كتابة هذا الجزء في الثالث عشر من شهر ربيع الآخر سنة الف وأربع مائة واثنتا عشرةَ بجبل المحسمة بالإسماعيلية.

وكتب

محمود سعيد ممدوح

عفى الله عنه